تجربة الاصلاح الاقتصادي في ماليزيا و الدروس المستفادة

Experience of Malaysia's economic reform and lessons learned

بوشول السعيد [1] *، جرمون سعاد [2] ، قاوي معمر[3]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، said-bouchoul@univ-eloued.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، djermoun-souad@univ-eloued.dz

[3] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، maamargaoui2@gmail.com

الاستلام: 30 /2019/12 القبول: 11 /2020/01 النشر: 31 /2020/01

ملخص:

تناولت الدراسة تجربة ماليزيا في ميدان الاصلاح الاقتصادي باختيار مجموعة من اهم الانشطة (التصنيع ، الخدمات ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، التنمية البشرية) ،تم التعبير عن انعكاس هذه الاصلاحات بتحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية (منها : نصيب الفرد من الناتج المحلي ، مؤشر الاداء الصناعي التنافسي ، سهولة ممارسة الاعمال ، مؤشر التنمية البشرية ...إلخ) التي تبرز اداء ماليزيا حسب كل نشاط من 1990 إلى 2017 ، حيث توصلت الدراسة إلى أن رأس المال البشري لعب دورا رئيسيا في نجاح الاصلاحات بماليزيا ، حيث اثبتت مدى التزاماتها اتجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات فعالة مبعثها هو إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم ، هذا ما انعكس ايجابا على كل مؤشرات الانشطة الاقتصادية و الاجتماعية في البلد .

الكلمات المفتاحية: الاصلاح الاقتصادي ، التنمية البشرية ، ماليزيا .

رموز jel: I2، H75،O34 .

Abstract:

Enter The study examined the experience of Malaysia in the field of economic reform by selecting a group of the most important activities (manufacturing, services, foreign direct investment, human development). The reflection of these reforms was expressed by analyzing a range of economic indicators (including per capita GDP, Competitiveness, ease of doing business, human development index, etc.) that highlight Malaysia's performance by each activity from 1990 to 2017. The study found that human capital played a key role in the success of reforms in Malaysia, Human and transform it To energy and competitive advantage directed to effective investments is the result of the belief that the secret of its growth and growth lies in the minds of their children and their sleeves, which reflected positively on all indicators of economic and social activities in the country.

Keywords: Economic Reform, Human Development, Malaysia.

(JEL) Classification : I2 ، H75،O34 .

* المؤلف المراسل: **بوشول السعيد** ، الإيميل:said-bouchoul@univ-eloued.dz

1. المقدمة

إن التجربة الاقتصادية الماليزية من أهم التجارب الناجحة عالمي ًا، وقد حظيت باهتمام ودراسة الكثير من المختصين، ولعل ذلك يرجع إلى حجم الإنجازات والنجاحات التي تمت مقارنة بالفترة الزمنية القصيرة والإمكانيات المادية والبشرية المحدودة لهذه الدولة النامية. فالمتابع للتطور الاقتصادي في ماليزيا يلاحظ تبدل كبير خلال عشرين عاما من بلد يعتمد بشكل اساسي على تصدير بعض المواد الاولية الزراعية الى بلد مصدر للسلع الصناعية في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والالكترونيات. وعليه فقد أصبحت التجربة الماليزية تجربة فريدة من نوعها ولها خصوصياتها؛ حيث جذبت أنظار النظام الدولي لها بوصفها تجربةً رائدةً ذات طفرة تنموية اقتصادية، استطاعت تحقيق َ الاستقرار على مستوى الشأن الداخلي، والخارجي، وذلك في ظل سياستها الخارجية مع الدول الأخرى. من هنا يمكن أن نطرح الاشكالية التالية :**كيف استطاعت ماليزيا أن تتقدم من خلال الاصلاحات الاقتصادية ؟ ما هي أهم الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة .**

1.1. **أهمية الدراسة :** تتجلى أهمية الدراسة في التطرق لتجربة ماليزيا باعتبارها تجربة رائدة و مميزة ، مع ابراز أهم الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها ماليزيا في معظم الانشطة لتشكل نقطة تحول في تاريخها .

1.2. **أهداف الدراسة :** تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أثار تطبيق الاصلاحات الاقتصادية في ماليزيا على اقتصادها بالاستعانة بأهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس التنمية الاقتصادية في البلد ، و استخلاص مجموعة من الدروس التي تفيد الدول النامية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة .

1.3. **هيكل الدراسة :** قسمنا الدراسة إلى أربع محاور ، المحور الاول جاء تحت عنوان سياسات الاصلاح في ماليزيا ، و المحور الثاني بعنوان الاصلاحات الاقتصادية في ماليزيا حسب النشاط تناولنا فيه : التصنيع ، الخدمات ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، التنمية البشرية (الفقر ، التعليم ، الاستثمار في مجال المعرفة والبحث العلمي، برامج التنمية البشرية في ماليزيا) ، أما المحور الثالث فعنوناه بالعوامل المساعدة في نجاح الاصلاحات الاقتصادية بماليزيا ، و المحور الرابع عنوانه انعكاس الاصلاحات عن الاقتصاد الماليزي ، حيث شمل هذا المحور مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مستوى التنمية الاقتصادية الناجمة عن الاصلاح الممارس في ماليزيا ، حيث تم اختيار المؤشرات لتعكس نجاح الاصلاحات في الانشطة المختارة في المحور الثالث .

2. سياسات الاصلاحات في ماليزيا :

قد صممت ماليزيا عددا من السياسات في إطار اصلاح اقتصادها ، و قد كانت هذه الخطط من أجل توجيه إدارة القومية في الفترة 1970-2010 و تضمن بذلك خططا تنموية على آجال طويلة و متوسطة و قصيرة الاجل ، و نذكر أهم الخطط و الاجراءات التي طبقتها ماليزيا خلال هذه الفترة فيما يلي (طلحاوي فاطمة الزهراء ، مدياني محمد ، 2014 ، ص 239-240) :

2.1. السياسة الاقتصادية الجديدة 1971-1990 :

وضعت هذه السياسة عقب أحداث 13 ماي 1969، و التي ركزت على تحسين الاوضاع الاقتصادية الماليزية عامة و العمل على معالجة مشكلة الفقر ، مع اعطاء الاولوية للماليزيين من أصول مالوية ، و ادماجهم في الأنشطة الاقتصادية .و اشتمل الاطار الاقتصادي لهذا المنظور على التنمية الاقتصادية ، مع الحرص على توسيع الاقتصاد و تنويعه بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي ، أما استراتيجية التصنيع فاستهدفت التحول من احلال الواردات الى الاعتماد على التصدير و مشاركة البيومترا في التنمية الصناعية ، و الربط بين التنمية الاقتصادية و العدالة في توزيع الثروة و تعزيز تنمية الموارد البشرية .

2.2. السياسة الوطنية 1991-2000 :

جاءت هذه السياسة بمثابة استمرار للسياسة الاقتصادية الجديدة ، فاستهدفت تطوير الموارد البشرية و تنميتها، إلى جانب فعالية الاستثمار ، فضلا عن استهداف الحفاظ على النمو المتوازن و تعزيز التكنولوجيا الصناعية و زيادة الاستثمار في البحث و التطوير و تحسين القدرة التنافسية الدولية، بينما ظلت الاهداف الوطنية تركز على محاربة الفقر و تنمية الموارد البشرية .

2.3. سياسة الرؤية الجديدة 2000-2010 :

ركزت هذه السياسة على بناء الامة الماليزية و ترصيص أعراقها، و تعزيز العدالة الاجتماعية و المشاركة الايجابية في المنافسة العالمية و تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة و تعزيز الموارد البشرية، و المحافظة على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة . و قد استهدفت خطط هذه السياسة تحقيق الاهداف التالية:

- ✓ استقرار الاقتصاد الكلي ؛
- ✓ اجتثاث الفقر و إعادة هيكلة المجتمع ؛
- ✓ توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ؛
- ✓ انجاز تنمية مستديمة ؛
- ✓ تفعيل القيم الاخلاقية في العمل .

2.4. **الرؤيـة المسـتقبلية الاسـتراتيجية 2020 :** فإنهـا تعكـس الرؤيـة الاسـتراتيجية و التصـور المسـتقبلي لماليزيـا بحلـول عـام 2020 و التحـديات التـي يجـب الاسـتجابة لهـا لتحقيـق الطموحـات القوميـة ترمـي لتحقيق الاهداف التالية (محمد شريف بشير الشريف ، 2008، ص : 169) :

- ✓ بناء دولة ماليزية متحدة وقوية ؛
- ✓ بناء مجتمع ماليزي متقدم ، ناضج ديمقراطيا ؛
- ✓ تحقيق التنمية الشاملة في البلاد .

كما نجد بعض الاهداف الاخرى (وداد غزلاني ، حنان حكار ،2017) :

- أولى الأهداف المتوقعة هو أن تكون ماليزيا واحدة من الدول القليلة في العالم التي تضع خطة استراتيجية تشمل ثلاثين عاما، وهو ما يحقق التنمية المستدامة في جميع القطاعات على مدار هذه السنوات وما بعدها؛
- دعم القدرة التنافسية الماليزية في مقابل الدول المتقدمة؛
- التغلب على نقاط الضعف الاقتصادية والاستثمار في القدرات والإمكانيات المتاحة ؛
- الاهتمام البالغ بحماية البيئة لاسيما خلال العصر الحالي مع إعطاء الأولوية للحفاظ على الموارد الطبيعية لماليزيا ودعم النمو الاقتصادي وتحسين ورفع مستوى الدخل؛
- كما تستهدف هذه الخطة خلق مجتمع رقمي فعال قائم على أحدث التكنولوجيات؛
- السعي لتأسيس اقتصاد قادر على المنافسة ويكون قادرا على دعم نفسه ذاتيا على المدى طويل الأجل

3. الاصلاحات الاقتصادية في ماليزيا حسب النشاط :

3.1. التصنيع:

تعد ماليزيا من الدول التي لها تجربه رائده في عملية التصنيع فقد مثلت اليابان القدوة الصناعية التي اخذ منها الماليزيون كيفية اعداد الخطط ،كما ان ماليزيا طورت صناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل الى صناعات تعتمد على كثافة راس المال وتحديدا الصناعات التكنولوجية التي لها قيمه مضافه كبيره، وقد مرت تجربة ماليزيا في التصنيع بمراحل هي (علي أحمد درج، 2015 ، ص :1368) :

- ✓ **مرحلة صناعات إحلال الواردات**:بدأت في مطلع الستينيات اذ تم تطبيق سياسة إحلال الواردات وعلى اساسها قامت صناعات صغيرة الحجم واخرى لإنتاج السلع التي تحل محل السلع المستوردة كالصناعات الغذائية ومواد البناء والتبغ والبلاستك والكيميائيات، وتم اصدار قانون تشجيع الاستثمار عام 1968 لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات ؛
- ✓ **مرحلة الصناعات التصديرية** :بدأت في مطلع السبعينيات اذ شجعت الحكومة دخول الاستثمارات في مجال الالكترونيات وصناعات النسيج من خلال توفر العمالة الرخيصة وحوافز ضريبيه مغريه واصدار تراخيص

منتجات اجنبيه وانشاء مناطق تجاره حرة، وعملت الحكومة على استضافة شركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط الانتاج في ماليزيا، كما سمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلع للتصدير للتملك ملكيه تامه دون اشتراط المساهمة المحلية ؛

- ✓ **مراحل التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية**:بدأت هذه الفترة في مطلع الثمانينيات اذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات كما شجعت على تصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بروتون) ثم التوسع في صناعات الاسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الالكترونيات والنسيج التي بدأت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي و تستوعب 40 بالمئة من العمالة. ويلاحظ في هذه الفترة تمتع الصناعات الوطنية بالحماية الحكومية ودخول الدولة في مشروعات كثيرة تغطي كافة النشاطات الاقتصادية ؛
- ✓ **مرحلة تشجيع الصناعات عالية التقنية ذات القيمة المضافة:** بدأت هذه الفترة في بداية التسعينيات اذ شجعت الحكومة على مثل هذه الصناعات وهي صناعات عالية التقنية تتطلب رأس مال كبير ومهارة عالية، وذلك من أجل زيادة تنافس المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة أسواقها المحلية.

3.2. الخدمات :

يفترض قطاع الخدمات حصة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي مع نضج الاقتصاد ، كما هو واضح في حالة البلدان المتقدمة .وبينما تتحرك ماليزيا صوب أن تصبح دولة متقدمة ، ينبغي التركيز بدرجة أكبر على تطوير قطاع الخدمات ليكون بمثابة محرك النمو لدفع الاقتصاد والحفاظ عليه ، و في خطة ماليزيا الحادية عشرة ، 2016-2020 ، سيظل قطاع الخدمات هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي .وضعت الاستراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية والمرونة في قطاع الخدمات وتشجيع الهجرة إلى أنشطة الخدمات ذات القيمة العالية والمعرفة المكثفة .وسيكون المساهمون الرئيسيون في النمو هم قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المالية والاتصالات الفرعية ، مدعومة بالنفقات الأسرية القوية وحالة سوق العمل المستقرة .سيتم التركيز بشكل أكبر على الصناعات الحديثة والمكثفة على المعرفة ، بما في ذلك الحلال ، والسياحة البيئية والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا.(ICT) ، كذلك سوف يسترشد تطوير قطاع الخدمات بمخطط قطاع الخدمات الذي تم إطلاقه في عام 2015. ويهدف المخطط إلى إطلاق العنان لإمكانيات هذا القطاع وتحويله ليصبح أكثر كثافة في المعرفة والقيادة .ومن المتوقع أن ينمو قطاع الخدمات بنسبة 6.8 ٪ سنويا ويسهم بنسبة 56.5 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 ، ويوفر 9.3 مليون وظيفة. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الأهداف المحددة لتحويل قطاع الخدمات هي كما يلي (هيئة تنمية الصناعة الماليزية، 2019):

- ✓ زيادة القيمة المضافة لكل عامل من 575 57 رينغت ماليزي في عام 2013 إلى 1011 7 رينجت في عام 2020 ؛

- ✓ زيادة مساهمة القطاعات الفرعية القائمة على المعرفة في الناتج المحلي الإجمالي من 36 في المائة في عام 2014 إلى 40 في المائة في عام 2020 ؛
- ✓ زيادة حصة صادرات الخدمات من القيمة المضافة من 12٪ في عام 2010 إلى 19٪ في عام 2020.

و في إطار دعم وتيسير تطوير قطاع الخدمات ، قدمت الحكومةعدد ً ا من المبادرات والمرافق مثل صندوق تصدير الخدمات ، وبرنامج تطوير الشركات من المستوى المتوسط ، وبرنامج Go-Ex بالإضافة إلى أنشطة ترويج الصادرات. وستتناول هذه الاحتياجات المحددة لشركات الخدمات الجاهزة للتصدير ، ليس فقط من خلال فرص التمويل ، ولكن أيضا تدابير الدعم الأخرى مثل التشاور ، وأبحاث السوق والاستخبارات ، فضلا عن ترويج الصادرات (الوكالة الوطنية لتعزيز التجارة في ماليزيا، 2019) .

3.3. الاستثمار الاجنبي المباشر :

من أجل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر قامت ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية و بيئة الاعمال و التي تعمل من خلالها الشركات الاجنبية و ذلك من خلال ما يلي (بوعيطة عبد الرزاق، 2016، ص 51-53) :

- ✓ الاسراع بعملية إعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي من أجل تحقيق الوحدة و التكامل القومي و التوازن بين جميع الاعراق التي يتكون منها المجتمع الماليزي حيث اتبعت الحكومة استراتيجية " السياسة الاقتصادية الجديدة " المشار لها سلفا ؛
- ✓ قيام الحكومة بتوقيع العديد من اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة و ذلك لحماية الشركات الاجنبية من التأميم الاجباري، بالاضافة إلى امكانية الشركات الاجنبية وفقا لتلك الاتفاقيات اللجوء إلى نظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية و تحويل الارباح و رأس المال إلى الخارج ؛
- ✓ انشاء هيئة التطوير الصناعي الماليزية لكي تكون هي المركز الوحيد لاستقبال و تقييم و المصادقة على الطلبات المقدمة من المستثمرين الاجانب و ذلك بهدف تسهيل الاجراءات و الحد من العقبات الادارية ؛
- ✓ من أجل التقليل من سيطرة القطاع العام على مختلف الانشطة الاقتصادية و ايجاد نوع من التوازن الاقتصادي بين الاعراق ، توجهت الحكومة نحو الخصخصة من اجل اتاحة الفرص أمام القطاع الخاص لكي يشارك في عملية التنمية و خاصة المالايا الذين استفادوا من المعاملة التفضيلية دون حرمان باقي الاعراق ؛
- ✓ قامت الحكومة باجراءات عامة أخرى في مجالات الضرائب و رسوم التصدير و الجمارك و استهدفت كلها فك و تحرير الاقتصاد في مختلف القطاعات حيث خفضت الضرائب على الشركات بالتدريج في

ميزانية 1989 ، لكي تكون على نفس مستواها في الدول المجاورة و ذلك لتشجيع الاستثمارات الاجنبية و المحلية في البلاد ؛

- ✓ تشجيع الصناعات عن طريق التنويع داخل العناقيد الصناعية من أجل تبني عمليات كثيفة الاستخدام للمعرفة و التكنولوجيا و عالية القيمة المضافة الامر الذي يساعد على تدفق الاستثمار ات الاجنبية المباشرة و خاصة تلك التي تعتمد على درجة عالية من التقانة ؛
- ✓ من أجل توفير التمويل لهذه المشاريع أنشات الحكومة عدة صناديق كصندوق الاستثمار الاستراتيجي ، صندوق اعادة هيكلة الصناعة ، صندوق الأتمنة و صناديق محددة للبايوتكنولوجي و الحرف اليدوية و الصناعات الغذائية الاسلامية Halal products ، حيث تتجه ماليزيا كي تكون مركزا دوليا لهذه المنتجات ؛
- ✓ وجود عدد من القوانين التي تحمي الملكية الفكرية مثل قانون التصميمات الصناعية 1996 ، و في عام 2000 أصدرت قوانين اخرى ، و العمل على انشاء المناطق التجارية الحرة في شتى الولايات من أجل زيادة حجم الصناعات المعدة للتصدير .

3.4. التنمية البشرية

3.4.1. الفقر :

عمدت ماليزيا في مكافحة الفقر إلى تبني برامج عدة اقرتها الحكومة تحت مسمى **مشروع رفاهية الشعب** سعت من خلاله إلى تطبيق العديد من السياسات للقضاء على الفقر في النقاط التالية(ودادغز لاني ، حنان حكار، مرجع سبق ذكره) :

- ✓ تطبيق الضريبة التصاعدية على الدخل ؛
- ✓ إعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للغالبية الفقيرة؛
- ✓ تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر وإنشاء روابط مع المؤسسات المعنية بالتنمية والتطوير الريفي؛
- ✓ تشجيع المسلمين في الدولة على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي في مقابل تخفيض الضرائب عليهم؛
- ✓ تقديم برامج لدعم الفقراء مثل برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا؛
- ✓ توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة كالاتصالات السلكية واللاسلكية ومد الطرق وغيرها؛
- ✓ سياسات دعم الأدوية المنقذة للحياة للفقراء ومجانية العلاج في العديد من الأمراض؛
- ✓ القيام بأنشطة يستفيد منها السكان كإقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وغيرها

3.4.2. التعليم

قد قامت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الاصلاحات في المجالات الرئيسية المتعلقة بالعملية التعليمية و هي اصلاحات في التشريعات التربوية و إقامة المجتمع التكنولوجي و اثراء و تنويع المنهج و إصلاحات في التعليم العالي ، و لإقامة المجتمع التكنولوجي قامت الدولة بمجموعة من الاجراءات و هي : تطوير ما يعرف بالمدارس الذكية smart schools ، و ادخال برامج التعليم الحديثة ، كذلك الاهتمام بنشر الانترنيت و الوسائط المتعددة ، و تطوير المصادر الالكترونية ، و ترقية المدارس حتى تصبح مدارس تقنية ، و نشر تعليم الحاسوب في جميع المستويات و الاعمار ، و التأكيد و الاتهمام بمقررات العلوم و التكنولوجيا لماليزيا تاريخها الطويل في الإصلاح التربوي، فقبل خطتها الاستراتيجية الإصلاحية الأخيرة (2020م), كانت هناك إصلاحات عديدة في سياستها التعليمية وتشريعاتها التربوية، ويعد الإصلاح التربوي الأخير في النظام التعليمي الماليزي الذي تضمنته خطتها الأخيرة (2020م) أهم الإصلاحات التربوية على الإطلاق في القرن العشرين والذي تطلع إلى تكوين نظام تعليمي على مستوى عالمي يفي بمتطلبات وتطلعات الشعب الماليزي, وجعل التعليم قطاعًا إنتاجيًا خلاقًا لأجيال كثيرة والوصول بماليزيا إلى مجتمع المعلوماتية. وبالتالي شملت الإصلاحات المجالات الرئيسية المتعلقة بالعملية التعليمية مثل الإصلاحات في التشريعات التربوية, وإقامة مجتمع تكنولوجي, وإثراء وتنويع المناهج, وإصلاحات في التعليم العالي, وإصلاحات أخرى في إعداد المعلمين بالإضافة إلى إحداث تغييرات تنظيمية(ليلى حمد قاسم ، 2009).

ومن أجل إحداث الجودة في العملية التعليمية باشرت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الاصلاحات في النظام التعليمي و هي (بلال محمد سعيد المصري ، 2016، ص :55):

- ✓ اعداد معلمين أكفاء قادرين على العطاء بكفاءة و فاعلية ؛
- ✓ تحسين جودة الادارة و تطبيق برامج التدريب و التعليم ؛
- ✓ زيادة استخدام التكنولوجيا و التقنيات الحديثة في عمليات التعليم ؛
- ✓ التوسع في تقديم التسهيلات التعليمية و التربوية المختلفة من أجل تحسين العملية الادارية ؛
- ✓ تقديم الحوافز المناسبة و ذلك لتشجيع الالتحاق بالمجلات العلمية ؛
- ✓ تحسين التسهيلات التعليمية في المناطق School و تقليل معدلات التسرب و تحسين مستوى الاداء لأطفال الريف ؛
- ✓ التأكيد على استخدام لغة الملايو و هي اللغة الوطنية كوسيط أساسي في التدريس في جميع المدراس و المؤسسات و الجامعات؛
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجالات التعليمية؛

3.4.3. الاستثمار في مجال المعرفة والبحث العلمي :

تعد مسألة التعليم والمعرفة أكثر المحاور التي ركزت عليها الرؤية المستقبلية وأوفرها حظا من خلال الموارد المرصودة لتحقيقها، حيث قامت ماليزيا بالاستثمار في مجالات البحث والتطوير وانشاء مراكز تصنيعية في الإلكترونيك الدقيق والمعلوماتية(حيث نجد مثلا الشركة الأمريكية العملاقة INTEL تنتج أغلب شرائحها Micro-Processorsفي ماليزيا)، إضافة إلى تشجيع ودعم الاستثمار الأجنبي، والاستثمار في المجال العلمي هو بدوره كان يسعى إلى تحقيق عدة أهداف، وهي الأهداف التي تم تحقيق أغلبيتها مع حلول سنة 2016 ، وتتضمن ما يلي(وداد غزلاني ، حنان حكار ،مرجع سبق ذكره):

- ✓ تحويل ماليزيا إلى نقطة جامعة للشبكات المعلوماتية الجهوية regional information hub ، ومن ثم العالمية لإنتاج المعرفة وإنتاج ثروة متمحورة حول الإنسان وهادفة لترقية التفاعلات الاقتصادية الداخلية بشكل ينتج معها حركيات تنويع إنتاجي خادم للأهداف الكلية لمنظور 2020؛
- ✓ تطوير إستراتيجية تعليمية حديثة تجمع بين الحداثة والأصالة وهو الملاحظ في المنظومة التعليمية الماليزية حاليا، حيث يشكل التراث والهوية الإسلامية السمة البارزة مع بلوغ ماليزيا أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية ؛
- ✓ بناء منظومة تعليمية متوافقة مع توجهات الدولة الماليزية وتعكس رغبتها في أن تكون قطب معرفي هام في عالم تنافسي وما بعد حداثي؛
- ✓ إنشاء جامعات عالمية متخصصة في جميع المجالات وقبلة لطلاب العلم من كل الدول.

ومن هنا يمكن القول أن ماليزيا استطاعت بفضل رسمها لخطط طويلة المدى أن تتحول كدولة وكمجتمع من وضعية التخلف إلى نمر آسيوي بفعل الاستثمار في التكنولوجية وفي الإنسان من منظور استراتيجي مستقبلي، وأنها استطاعت أن تحقق أغلبية الأهداف المسطرة طوال السنوات الماضية، وهو ما يؤكد أن العمل على استدامة التنمية كان الهدف الأساس الذي سارت على نهجه عجلة التنمية الماليزية.

3.4.4. برامج التنمية البشرية في ماليزيا : اعتمدت ماليزيا على العديد من البرامج لتحقيق التنمية البشرية نسردها كالتالي (كتوش عاشور ، قورين حاج قويدر، ص : 17):

- ✓ **برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً :** ويقم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي.

- ✓ **برنامج أمانة أسهم "البوميبترا":** وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البوميبترا)وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها .
- ✓ **برنامج أمانة اختيار ماليزيا:** وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً ، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء. وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة - .المنح الحكومية: المتمثلة في الإعانات المالية للفقراء أفراداً وأسراً ، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130-260 دولارا أمريكيا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة.

- ✓ **تقديم القروض:** وذلك بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية. وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997 ،تحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويا، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء .
- ✓ **توفير مرافق البنية الأساسية:** الاجتماعية منها والاقتصادية وهذا في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق 21 .السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية 2020م
- ✓ **دعم أكثر للأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة،** كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال - .القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

4. العوامل المساعدة في نجاح الاصلاحات الاقتصادية بماليزيا

هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في تحقيق اصلاحاتها الاقتصادية وهي كما يلي(عبد الحافظ الصاوي ، ص : 2-3):

- ✓يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال؛
- ✓ رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
- ✓ انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان؛
- ✓ اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري ، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.
- ✓ اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات ؛
- ✓ أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها:

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية. و أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه.
- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.
- أيضاً امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي (الواحد والعشرين) من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له.
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية - الوسيطة -الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

5. انعكاس الاصلاحات عن الاقتصاد الماليزي

لقياس انعكاس الاصلاحات المعمول بها في ماليزيا على اقتصادها اخترنا مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن أدائها و تعكس مستوى التنمية فيها :

5.1. نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي **(البنك الدولي ، 2019).**

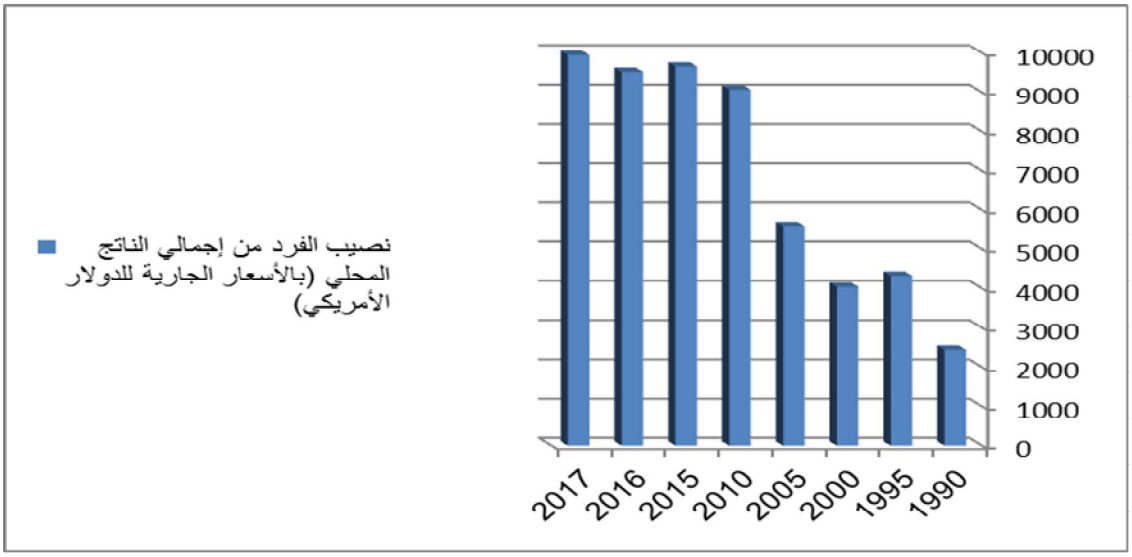

شكل01 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للفترة 1990 – 2017

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ،

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=MY

يلاحظ من الشكل أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد تضاعف من 1990 إلى 2005 ليصل إلى ما يفوق 43 مليار دولار ، و استمر في التزايد بوتيرة متسارعة ليتضاعف بأكثر من أربع مرات سنة 2010 ليبلغ 90 مليار دولار أمريكي ، و ثبت عند 95-96 مليار دولار من سنة 2015 إلى سنة 2017 . هذا الارتفاع الهائل في نصيب الفرد من الناتج المحلي يعكس مدى ايجابية الاصلاحات الاقتصادية في ماليزيا .

5.2. **مؤشـر الأداء الصـناعي التنافسـي (CIP)** : مؤشـر تنافسـية الاداء الصـناعي الـذي طورتـه اليونيـدو بالنسـبة إلـى البلـدان النامية بشـكل رئيسـي ، يقيس النشـاط الصـناعي التنافسـي من جانـب البلدان على خلفية التحر ير والعولمة. و يعتمد المؤشر على أربعة متغيرات تعكس جوانب مختلفة من الأداء التنافسي و هي : القيمة المضافة الصناعية (MVA) للفرد ، الصادرات المصنعة للفرد الواحد ، كثافة التصنيع ، جودة الصادرات (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ،2019) ، ففي سنة 1990 كان 0.11 ، و بمرور 10 سنوات في سنة 2000 بلغ 0.2 ، و 2005 وصل 0.19 ، ليبقى يتراوح بين 0.18 و 0.17 إلى غاية 2017، و هو دليل على نجاح استراتيجيات التصنيع في ماليزيا .

5.3. **القيمة المضافة للخدمات :** الخدمات تتوافق مع أقسام ISIC 50-99. وهي تشمل القيمة المضافة في تجارة الجملة والتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم) والنقل والحكومة والخدمات المالية والمهنية والشخصية مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية. وشملت أيضا هي رسوم الخدمات المصرفية واستخلاص رسوم الاستيراد. القيمة المضافة هي الناتج الصافي للقطاع بعد جمع كل المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة.ويتم حسابها دون إجراء أي تخفيضات لاستهلاك الأصول المصنعة أو استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها. يتم تحديد المنشأ الصناعي للقيمة المضافة حسب التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC) (البنك الدولي ،مرجع سبق ذكره)

شكل 02 : القيمة المضافة للخدمات في ماليزيا من 1990 إلى 2016 بالدولار الامريكي

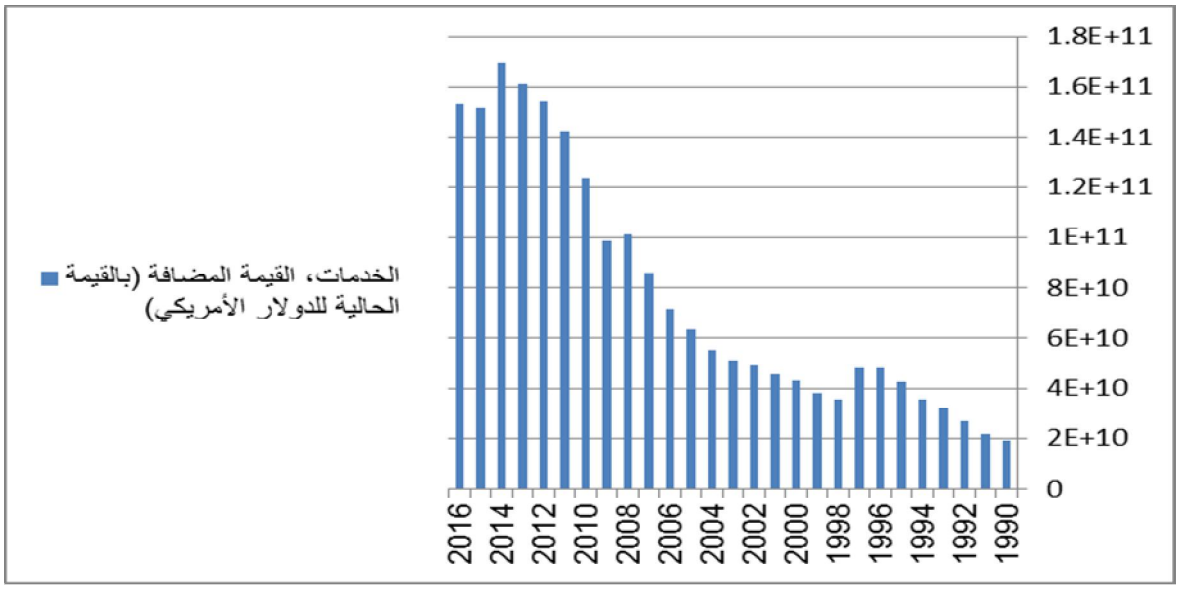

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من الشكل يلاحظ أن القيمة المضافة التي حققها قطاع الخدمات في ارتفاع كبير ، فقد تضاعفت بمرتين من 1990 إلى سنة 2000 ، ثم تزايدت بوتيرة متسارعة لتبلغ 100 مليار دولار سنة 2010 و استمرت في الزيادة لتبلغ اقصاها سنة 2014 بقيمة 170 مليار دولار ، و هذه الزيادات تعزى للإصلاح الممارس في قطاع الخدمات بصفة خاصة و تكامل القطاعات الاخرى بصفة عامة .

5.4. **مؤشر سهولة ممارسة الاعمال** : هو مؤشر أنشأه سيمون دانكوف من مجموعة البنك الدولي في سنة 2003.تم إجراء البحث الأكاديمي للتقرير بالاشتراك مع البروفيسورين أوليفر هارت وأندري شليفر ، تم ترتيب الاقتصادات في سهولة ممارستها لأنشطة الأعمال، من 1 إلى 190. ويعني الترتيب الأعلى أن البيئة التنظيمية للاقتصاد أكثر ملاءمة لبدء وتشغيل شركة محلية. يتم تحديد الترتيب عن طريق فرز نتائج الأداء التجميعية في 10 مواضيع، يتكون كل منها من عدة مؤشرات موضحة في الشكل المرفق، مع إعطاء وزن متساو لكل موضوع. تم تحديد ترتيب جميع الاقتصادات حتى ماي 2018 ، حيث تحتل ماليزيا المرتبة 15 دوليا (قياس أنظمة أنشطة الاعمال ، 2019) و هو تقدم ملحوظ في مرتبتها حيث كانت تحتل المرتبة 23 سنة 2010 و تقدمت للمرتبة 21 سنة 2011 .(البنك الدولي ، 2010 ، ص 04:)

شكل03 : أنشطة ممارسة سهولة الاعمال لماليزيا سنة 2018

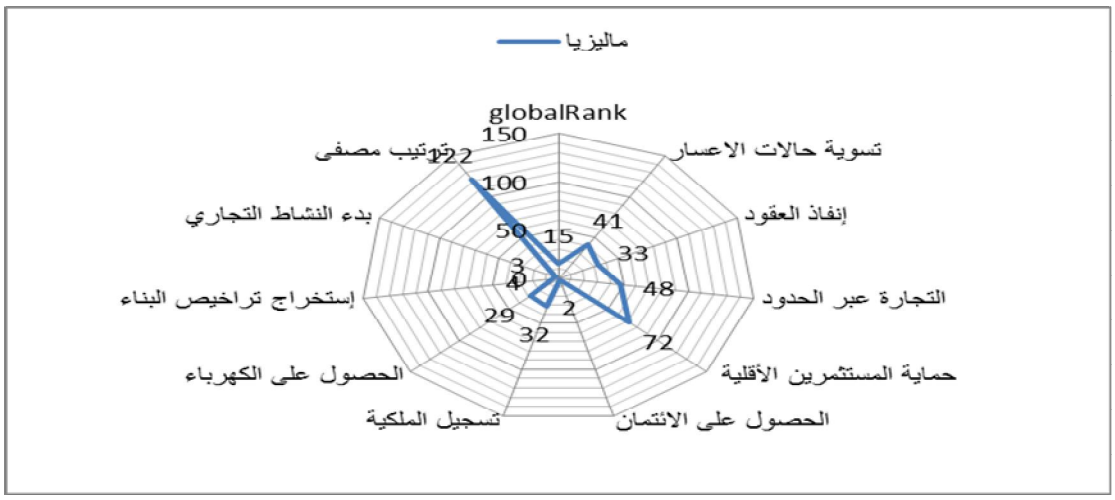

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع Doing business ،

http://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings

من الشكل نلاحظ أن ماليزيا تحتل المرتبة الثالثة في بدء النشاط التجاري ، و الرابعة في استخراج تراخيص البناء ، و 29 في الحصول على الكهرباء ، و المرتبة 32 في تسجيل الملكية ، و الثانية في الحصول على الائتمان ، و المرتبة 72 في حماية المستثمرين الاقلية ، و المرتبة 48 في التجارة عبر الحدود ، و المرتبة 33 في انفاذ العقود ، و المرتبة 41 في تسوية حالات الاعسار .

5.5. مؤشر التنمية البشرية : مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مقياس موجز لمتوسط التحصيل في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية ، كونها مطلعة وذات مستوى معيشي لائق HDI .هو المتوسط الهندسي للمؤشرات المقيسة لكل من الأبعاد الثلاثة. و يتم تقييم البعد الصحي من خلال العمر المتوقع عند الولادة ، ويتم قياس البعد التعليمي من خلال متوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 عاماً وأكثر من سنوات التعليم المتوقعة للأطفال في سن المدرسة .يقاس معيار مستوى المعيشة بإجمالي الدخل القومي للفرد .يستخدم مؤشر التنمية البشرية لوغاريتمات الدخل ، لتعكس انخفاض أهمية الدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي .ثم يتم تجميع النتائج الخاصة بمؤشرات البعد الثالث لمؤشر HDI في فهرس مركب باستخدام المتوسط الهندسي **(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2019)**

شكل04 : مؤشر التنمية البشرية في ماليزيا (1990- 2017)

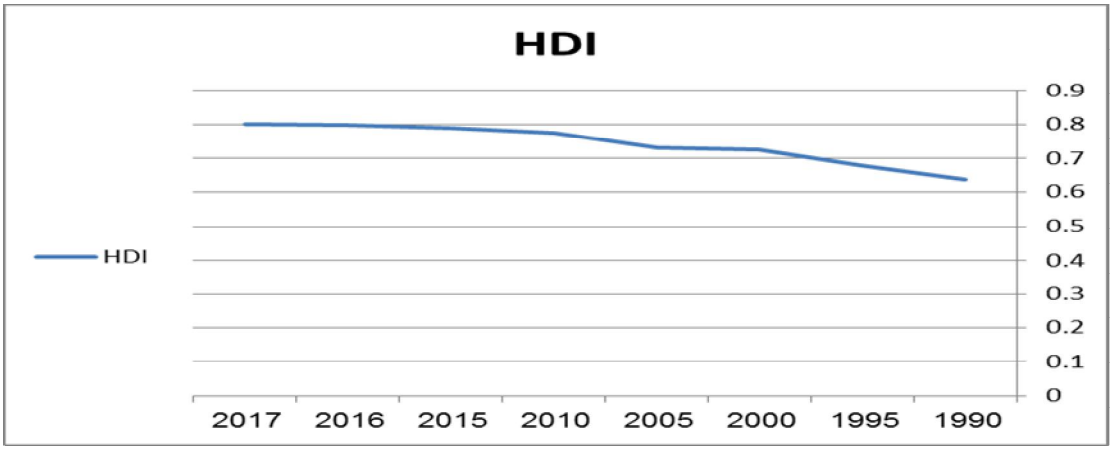

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية **و** موقع

https://knoema.com/atlas/Malaysia/Human-development-index

الملاحظ من الشكل أن التنمية البشرية في ماليزيا تشهد تحسن مستمر على مدى السنوات ، فقد شهد المؤشر ارتفاعا محسوسا من 1990 سجل 0.64 ليصل إلى 0.77 سنة 2010 ، و استمر في الزيادة ليسجل 0.78، 0.79 ، 0.80 ، في السنوات 2015، 2016، 2017 على التوالي ، و هذا النجاح في التنمية البشرية راجع لكون ماليزيا تعتبرها عماد التطور الاقتصادي والضامن لرفاهية الفرد.

5.6. مؤشر الابتكار العالمي : يقدّم مؤشر الابتكار العالمي 2018 تقييس مفصّلة عن الأداء الابتكاري في 126 بلدا واقتصادا في جميع أنحاء العالم. وتستكشف مؤشراته، البالغ عددها 80 مؤشرا، رؤية شاملة عن الابتكار بشتى مجالاته، ومنها البيئة السياسية والتعليم والبنى التحتية وتطوير الأعمال. ويحلّل مؤشر 2018 مشهد ابتكارات الطاقة في العقد المقبل ويحدّد الإنجازات الخارقة المحتملة في مجالات من قبيل إنتاج الطاقة

وتخزينها وتوزيعها واستهلاكها. ويتناول أيضا كيفية حدوث الابتكار الخارق على المستوى الأساسي ويصف الزيادة المسجلة في الأنظمة المتجددة الصغيرة النطاق(المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، 2019).

تحتل ماليزيا المرتبة 35 في مؤشر GII 2018 ، حيث ارتفعت بنسبة 2 وظيفة مقارنة بالعام السابق. كما تشير الاحصائيات حسب الجدول المرفق أن ماليزيا تحتل مرتبة جيدة في كل من مدخلات الابتكار والمخرجات، و أيضا :

تُظهر ماليزيا أداءً مستقرًا في مخرجات الابتكار ، لتحتل المرتبة 39 عالمياً في العام الماضيثلاث سنوات.

- هذا العام يحسن من مدخلات الابتكار ، ليصل إلى المرتبة الرابعة والثلاثين في موقعين من 2017.
- تحتل البلاد المرتبة 48 ساعة في نسبة كفاءة الابتكار ، بانخفاض بقعتين عن العام الماضي ولكن مع ذلكأعلى بكثير من المركز 59 الذي عقد في عام 2016.
- وضع ماليزيا في هذه النسبة أقل من موضعها العام في قسم المعلومات الجغرافية (35) ، مما يدل على أن هناك مساحة لتحسين الكفاءة التي تترجم ماليزيا بها مدخلات الابتكار الخاصة بها إلى المزيد النواتج.

جدول01 : ترتيب ماليزيا حسب مؤشر الابتكار

	GII	المدخلات	المخرجات	الكفاءة
2018	35	34	39	48
2017	37	36	39	46
2016	**35**	**32**	**39**	**59**

Source: WIPO, https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2018-profile29.pdf

5.7. مؤشرات الاداء الاقتصادي لماليزيا (من 2015 إلى 2018)

اخترنا بعض المؤشرات الاقتصادية الاخرى المعبرة عن الاداء الاقتصادي لماليزيا من 2015 إلى 2018 حسب توفر البيانات و هي كالتالي (أطلس البيانات العالمية ، 2019):

- ✓ في عام 2015 ، بلغ معدل الفقر عند خط الفقر الوطني في ماليزيا 0.4 ٪ .على الرغم من أن معدل الفقر في ماليزيا عند خط الفقر الوطني تذبذب بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، إلا أنه تراجعت خلال الفترة 2002 - 2015 وانتهت بنسبة 0.4 ٪ في عام 2015
- ✓ في عام 2015 ، بلغت نفقات البحث والتطوير في ماليزيا 1.3٪ .ازدادت نفقات البحث والتطوير في ماليزيا من 0.7٪ في عام 2002 إلى 1.3٪ في عام 2015 ، بمعدل نمو سنوي بلغ 8.62 ٪
- ✓ بلغ مؤشر الكفاءة في الرعاية الصحية في ماليزيا 52.2 في عام 2016 - وهو العام الوحيد الذي تتوفر فيه البيانات في الوقت الحالي.

- ✓ في عام 2016 ، بلغت نفقات التعليم في ماليزيا 4.83٪ على الر غم من أن الإنفاق على التعليم في ماليزيا قد تذبذب بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، إلا أنه تميل إلى الانخفاض خلال الفترة بين 1995 و 2016 وانتهت إلى 4.83٪ في عام 2016
- ✓ في عام 2017 ، بلغت الصادرات في ماليزيا 224،994 مليون دولار أمريكي .على الرغم من أن صادرات ماليزيا قد تذبذبت بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، إلا أنها تميل إلى الزيادة خلال الفترة بين 1998 و 2017 المنتهية بـ 224،994 مليون دولار أمريكي ، أما الواردات فسجلت 203،059 مليون دولار أمريكي .حيث ارتفعت واردات ماليزيا من 67504 مليون دولار أمريكي في عام 1998 إلى 203،059 مليون دولار أمريكي في عام 2017 بمعدل نمو سنوي بلغ 6.65٪.
- ✓ في عام 2017 بلغ الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا 314.5 مليار دولار أمريكي
- ✓ في عام 2017 ، بلغت إيرادات السياحة في ماليزيا 18352 مليون دولار أمريكي .زادت عائدات السياحة الماليزية من 3،237 مليون دولار أمريكي عام 1998 إلى 18352 مليون دولار أمريكي في عام 2017 بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 10.95 ٪
- ✓ بلغ مؤشر ماليزيا للتنافسية العالمية 74.38 درجة في عام 2018 ، بزيادة بنسبة 1.56 ٪ عن العام السابق.
- ✓ في عام 2018 ، كان مؤشر ريادة الأعمال العالمي في ماليزيا يبلغ 32.73 .على مدى السنوات الأربع الماضية ، انخفض مؤشر ريادة الأعمال الماليزي في ماليزيا بمعدل معتدل ليتقلص من 40 مؤشر في عام 2015 إلى 32.73 في عام 2018

6. الخاتمة:

تُعدُّ ماليزيا واحدة من الدول التي حققت المعجزة الآسيوية؛ فقد شهدت ومازالت تشهد طفرة تنموية هائلة في شتى المجالات وخاصة على الصعيد الاقتصادي، حيث بدأت بوادر تلك الطفرة في بداية السبعينيات، وتشكّلت سماتها في تسعينيات القرن الماضي، مما أدى إلى انتعاش النظام الاقتصادي الماليزي، الذي أدى بدوره إلى الاستقرار بكافة أنواعه، وأدى ذلك للقضاء على البطالة العِرْقية في الدولة.

و من خلال التطرق لهذه التجربة الفريدة من نوعها **نستنتج ما يلي** :

- ✓ التركيز بالدرجة الأولى على تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته وتنويع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة ، ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعله ضمن فريق التغيير وإشعاره بأنه جزء هام من هذا الاصلاح، وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلاده.
- ✓ التركيز على التنمية البشرية كونها عماد التطور الاقتصادي والضامن لرفاهية الفرد.

✓ مدى التزاماتها اتجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات فعالة مبعثها هو إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم .

و بالتالي يمكن استخلاص مجموعة من الدروس من التجربة الماليزية و الاستفادة منها لصالح الاقتصاد الجزائري :

في الواقع نجد ان الجزائر لا تمتلك رؤية واضحة و لا ارادة حقيقية للنهوض التنموي بالرغم من كثرة الشعارات و البرامج و المشروعات التي لم تحقق النتائج المرجوة ، و يعود ذلك للافتقار للعمل المؤسساتي الحديث و غياب مبدأ سيادة القانون و انتشار الفساد ، و تشتت القدرات و الطاقات في أمور و قضايا جانبية و غياب القيم المشتركة بين و الانسجام بين مكونات المجتمع و المسؤولية الاجتماعية و الافتقار لثقافة الابداع و الابتكار ، و لكي تنهض الجزائر خاصة و المجتمعات العربية عامة عليها ان تركز جهودها على ثلاثة محاور تكون منطلقا لكافة الاجراءات الضرورية الاخرى و هذه المحاور هي :

- **امتلاك الارادة الحازمة و الرؤية الواضحة :** تمتلك الجزائر العديد من الطاقات و الموارد التي تفوق معظم الدول التي غدت ناهضة و منها ماليزيا ، لكن هذه الطاقات و الموارد لم توظف للنهوض الاقتصادي و الاجتماعي و ذلك بسبب عدم امتلاك الارادة الحقيقية و الرؤية اللازمة ، كما يمكن للجزائر الاستفادة من طريقة ماليزيا في تحليل و تفعيل المعطيات و الاحصائيات لوضع رؤية استراتيجية مستقبلية
- **تنمية الرأسمال البشري :** الذي يعد لحد الان طاقة مهدورة فالمواطن العربي عامة و الجزائري خاصة يعيش في مربع الفقر و المرض و الجهل و البطالة ، كما ان النجاحات التي حققتها الجزائر في مجال التعليم يتم هدرها من خلال هجرة الادمغة أو تجميدها في بيئة غير مشجعة للابتكار و التطوير ، كما يجب إعادة تكوين منظومة القيم و الثقافة المجتمعية على أسس تخدم النهوض الاقتصادي و التركيز على بناء ثقافة الادخار و الانتاج و الاستثمار ، و لهذا الامر متطلباته لاسيما الارتقاء بمخرجات التعليم العالي و غيره ، و الاهتمام بمسايرة التطورات التكنولوجية والتقنية والمعلوماتية
- **الكشف عن نقاط القوة في الاقتصاد و المجتمع :** و العمل على توظيفها لاستنهاض القدرات و حشد الطاقات و تنفيذ البرامج و المشاريع في اطار الاصلاحات الاقتصادية النابعة من الاحتياجات الفعلية و المعتمدة على الموارد المتوفرة و المنسجمة مع الرؤية بعيدة المدى للتطوير ، و أن تتوزع التنمية على جميع مكونات البلد دون الاقتصار على مناطق وإهمال مناطق أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات، مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.

7. المراجع :

- طلحاوي فاطمة الزهراء ، مدياني محمد ، **سياسات مكافحة الفقر في ماليزيا** ، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ، 08-09 ديسمبر 2014 ،جامعة الجزائر .
- محمد شريف بشير الشريف ، **سياسات و أساليب مكافحة الفقر : دروس من التجربة الماليزية** ، مجلة تفكر ، مجلد 9 ، العددان 1 و 2 ، 2008 ، السودان .
- وداد غزلاني ، حنان حكار ، **التجربة الماليزية في التنمية المستدامة: استثمار في الفرد وتوفير للقدرات** ، المركز الديمقراطي العربي ، مجلة العلوم السياسية و القانونية ، العدد الثالث ، جويلية 2017 .
- علي أحمد درج ، **التجربة التنموية الماليزية و الدروس المستفادة منها عربيا** ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة و التطبيقية ، العدد3، المجلد 23 ، جامعة الانبار ،2015.
- هيئة تنمية الصناعة الماليزية ، http://www.mida.gov.my/home/services-sector/posts/?lg=ARB , 20-02-2019.
- الوكالة الوطنية لتعزيز التجارة في ماليزيا ، http://www.matrade.gov.my/en/jp/archive/3720-services-sector-to-drive-malaysian-economy ، 20-02-2019.
- بوعيطة عبد الرزاق ، **التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر و الدروس المستفادة منها** ، مجلة الباحث الاقتصادي ، جامعة سكيكدة ، العدد الثالث ، 2016 .
- ليلى حمد قاسم ، ماليزيا نموذجا : **العلاقة بين السياسة التعليمية والإصلاح التربوي** ، مجلة المعرفة ، 08-12-2009. http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=364&Model=&SubModel=140&ID=504&ShowAll=On .
- بلال محمد سعيد المصري ، رسالة ماجيستير تحت عنوان : **تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية** ، جامعة الازهر ، كلية الاقتصاد و العلوم الادراية ، غزة ، 2016 .
- كتوش عاشور ، قورين حاج قويدر ، **التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها** ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، العراق.
- عبد الحافظ الصاوي ، قراءة في **تجربة ماليزيا التنموية** ، مجلة الوعي الاسلامي ، العدد 451 ، الكويت .
- البنك الدولي ، https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD ، 20-02-2019.

- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، https://stat.unido.org/database/CIP%202018 ، 2019-02-20.
- https://www.unido.org/data1/Statistics/Research/cip.html ، 2019-02-26.
- البنك الدولي ، https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.CD ، 26-02-2019.
- قياس أنظمة أنشطة الاعمال ، http://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings ، 26-02-2019.
- البنك الدولي ، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال ، 2010.
- http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، https://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4330 ، 2019-02-26.
- أطلس البيانات العالمية ، https://knoema.com/atlas/Malaysia ، 2019-02-26.